مجلة القانون، المجتمع والسلطة 0266-2253 (ISSN)

المجلد (14) العدد (2) سبتمبر 2025؛ ص-ص 260-276 2600 -6219 (EISSN)

نحو عدالة سيبرانية أوروبية: أي دور لمجلس أوروبا؟

Towards European Cyberjustice: What Role for the Council of Europe?

ليتيم نادية*

جامعة باجي مختار بعنابة-الجزائر

تاريخ الاستلام 2025-03-17 **تاريخ القبول** 2025-07-19 **تاريخ النشر** 2025-09-01

الملخص:

تُعد العدالة السيبرانية واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة من القضايا الجوهرية التي يوليها مجلس أوروبا اهتمامًا بالغًا، إذ يرى أن العدالة الرقمية تمثل فرصة مهمة لتعزيز فعالية القضاء وشفافيته، لا سيما في ظل الروابط الوثيقة بين العدالة الرقمية من جهة، وتطبيق الضمانات الأساسية للأنظمة القانونية من جهة أخرى، وعلى رأسها احترام حقوق الإنسان.

انطلاقًا من هذا المنطلق، كرس مجلس أوروبا، باعتباره المنظمة الحقوقية الرائدة في أوروبا، عدة آليات متنوعة لضمان انتقال العدالة الأوروبية إلى الفضاء الرقمي. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة هذه الآليات التشريعية والمؤسساتية التي استحدثها المجلس لتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة بالدول الأوروبية، وضمان رقمنة أنظمتها القضائية. إذ تعتبر هذه المنظمة الحكومية من الرواد عالميًا في ابتكار آليات متقدمة تتعلق بالعدالة السيبرانية، وصياغة أول صك دولي يتناول العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والأنظمة القضائية.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى عدة نتائج مهمة، من أبرزها أن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لا يقتصر على تحسين أداء المحاكم وتعزيز شفافيتها فحسب، بل يجب أيضًا أن يتم بما يتوافق مع احترام الحقوق الأساسية، لا سيما تلك المكفولة في الصكوك والاتفاقيات الأوروبية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وهو الهدف الذي يسعى مجلس أوروبا لتحقيقه عبر خطته الخاصة بالرقمنة للفترة 2022-2025.

الكلمات المفتاحية: مجلس أوروبا؛ العدالة السيبرانية؛ الآليات؛ الذكاء الاصطناعي؛ الرقمنة.

* المؤلف المُراسل (nadia.litim@univ-annaba.dz).

©ليتيم نادية - المشاع الإبداعي - النسب - غير تجاري - عدم اشتقاق - 4.0 دولي(CC BY-NC-ND 4.0)

المجلد (14): العدد (2): سبتمبر 2025: ص-ص 260 - 276

Abstract:

Cyberjustice and the use of artificial intelligence (AI) in the justice sector are among the core issues to which the Council of Europe devotes significant attention. The Council views digital justice as a major opportunity to enhance judicial efficiency and transparency, particularly given the strong links between digital justice and the implementation of fundamental legal safeguards, foremost among them the respect for human rights.

In this context, the Council of Europe, as the leading human rights organization in Europe, has established multiple legislative and institutional mechanisms to ensure the transition of European justice into the digital space. This study aims to examine these mechanisms, developed by the Council to advance AI applications in the justice sector across European states, and to facilitate the digitization of judicial systems. The Council is globally recognized as a pioneer in introducing advanced mechanisms related to cyberjustice and in drafting the first international instrument addressing the relationship between AI and judicial systems.

The study employs a descriptive methodology and reaches several key conclusions. Notably, the use of AI technologies should not be limited to improving court performance and enhancing transparency; it must also be applied in full compliance with fundamental rights, particularly those guaranteed under European human rights instruments and conventions. This aligns with the objectives of the Council of Europe's digitalization plan, which aims to achieve better justice during the 2022–2025 period.

***Keywords*:** *Council of Europe; Cyberjustice; Mechanisms; Artificial Intelligence; Digitalization.*

مقدمة:

لقد كان للثورة التكنولوجية والتطور الهائل في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي تداعياته على جوانب الحياة الإنسانية كافة، بما في ذلك قطاع العدالة، الذي يُعد بدوره مجالا خصبا لتطبيق هذه التقنيات، خاصة وأنها تزيد من شفافية العدالة وتحسين جودتها وفعاليتها، كما تسهم في تسريع إجراءات التقاضي، وفي تفادي البيروقراطية والروتين الإداري.

ومن هذا المنطلق، أصبحت العدالة السيبرانية من القضايا الجوهرية التي يُولي لها مجلس أوروبا، والذي يُؤمن أن العدالة الرقمية تُمثل أفضل الفرص المتاحة التي ينبغي استغلالها للتحسين من فعالية القضاء، بل ويعتقد بوجود روابط متينة بينها وبين تطبيق الضمانات الأساسية للأنظمة القانونية، من مبدأ احترام حقوق الإنسان، ومبدأ حيادية القاضي واستقلاليته، ومبدأ تدرج القاعدة القانونية وغيرها.

ولهذه الاعتبارات السابقة، استحدث مجلس اوروبا عديد من الآليات التشريعية والمؤسساتية، التي تعمل معا لتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة بالدول الأوروبية، وضمان انتقال أنظمتها القضائية إلى الفضاء الإلكتروني بطريقة آمنة وموثوقة، وبتكلفة معقولة.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارات عدة، تتعلق أساسا بحداثة الموضوع، ألا وهو العدالة السيبرانية الذي يُعد مقصداً تسعى لبلوغه دول العالم كافة المتقدمة والنامية. كما تنبع أهمية الدراسة أيضاً في كونها تُمكن من التعرف على تجربة القارة الأوروبية في هذا الشأن، وهي تجربة تستحق كل دراسة واهتمام، خاصة وأن هذه الورقة البحثية تُتيح إمكانية الاطلاع على ما تقوم به هذه القارة في إطار مجلس أوروبا لرقمنة قطاع العدالة بها، وضمان الانتقال السريع لأنظمتها القضائية إلى الفضاء الإلكتروني.

ولقد اعتمدت هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي، باعتباره أفضل المناهج ملائمة لدراسة أهم الآليات التشريعية والمؤسساتية التي استحدثها مجلس أوروبا، بغية الانتقال بالأنظمة القضائية إلى البيئة الرقمية، وكذا دراسة أهم المعايير التي اعتمدها لضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة بالقارة الأوروبية.

وعليه، تحاول هذه الورقة البحثية دراسة وتحليل الدور الذي يضطلع به مجلس أوروبا لمساعدة الست والأربعين دولة أوروبية العضوة فيه، على الانتقال الآمن والسريع بأنظمتها القضائية إلى الفضاء الإلكتروني، بتعبير آخر، تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة فيما يلي: ما هي أهم الآليات التشريعية والمؤسساتية التي وضعها مجلس أوروبا للانتقال إلى العدالة السيبرانية بالدول الأوروبية؟

يتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات الفرعية، يُذكر من أهمها:
-ما مضمون خطة عمل مجلس أوروبا لعدالة رقمية أفضل للفترة الممتدة من 2022-2025؟

المجلد (14): العدد (2): سبتمبر 2025: ص-ص 260 - 276

-ما هي المهام الموكلة لفريق عمل العدالة السيبرانية والذكاء الاصطناعي؟
-كيف تُساهم الشبكة الأوروبية للعدالة السيبرانية المنشأة عام 2021 في تحقيق الانتقال الرقمي للأنظمة القضائية؟
-ما هي أهم المبادئ الواردة في الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية؟
-إلى أي مدى نجحت الدول العضوة بمجلس أوروبا في تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي بقطاع العدالة بها؟

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى مطلبين اثنين: يتعلق الأول منهما بدراسة آليات مجلس أوروبا التشريعية للعدالة السيبيرانية. أما المطلب الثاني، فقد تم تخصصيه لدراسة الآليات المؤسساتية ذات الصلة.

المطلب الأول: آليات مجلس أوروبا التشريعية للعدالة السيبرانية

لا جدل أن مستقبل الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في قطاع العدالة مستقبلا واعداً، إذ تسعى غالبية الدول الأوروبية إلى تطوير نطاق استخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، لما له من امتيازات لا تُحصى في هذا الشأن، إذ يُعد أداة حيوية لتبسيط العمل القضائي ووسيلة فعالة لضمان وصول المواطنين إلى المعلومات.[1] كما يُعتبر وسيلةً هامةً لخفض التكاليف وتسريع الإجراءات، وبالتالي تحسين جودة القضاء مع التحكم في التكاليف، وما يترتب عن ذلك من تحسين وصول المتقاضين إلى القانون وإلى المحاكم.[2]

ومن هذا المنطلق، قامت الدول الأوروبية السبع والأربعون أعضاء مجلس أوروبا، بوضع إطار تشريعي متميز، يرتكز على جملة من المعايير والتدابير والمبادئ القانونية لتسريع رقمنة القضاء، والانتقال بالعدالة إلى الفضاء السيبراني، مع ضبط استخدامات الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية. وعموماً، يضم هذا الإطار التشريعي عديد من التوصيات الهامة، وعدد من الصكوك القانونية، المتمثلة أساساً في كل من الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء

[1]-Daniela Piana, "Digital justice across Europe," *Les Cahiers de la Justice,* Ed. Dalloz, (Paris), Vol. 2, Issue 2, (2019), p. 257.
[2]- Antonin Gras, Bertrand du Marais, "Cyber justice : Un facteur clé de qualité de la justice administrative*," Revue française d'administration publique,* Ed. Institut national du service public, (Paris), Vol. 159, N°: 3, (2016), p. 789.

الاصطناعي في الأنظمة القضائية، والمبادئ التوجيهية لرقمنة السجلات القضائية والمحاكم، وكذا خطة عمل مجلس أوروبا لعدالة رقمية أفضل للفترة الممتدة من 2022-2025.

الفرع الأول: توصيات مجلس أوروبا بشأن العدالة السيبرانية

أصدر مجلس أوروبا عديد من التوصيات الهامة، لمساعدة الدول الأعضاء فيه على الانتقال بأنظمتها القضائية إلى البيئة الإلكترونية، يُذكر من أهمها:

- **التوصية رقم: (2003)14** الصادرة عن لجنة وزراء مجلس أوروبا إلى الدول الأعضاء بشأن قابلية التشغيل البيني لنظم المعلومات في قطاع العدالة، والتي شددت على أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات لتحسين كفاءة وعملية تنفيذ القرارات والصكوك القانونية لمجلس أوروبا في هذا المجال، كما ألزمت حكومات الدول الأعضاء بتسهيل التنفيذ الفعال للأحكام القضائية، وغيرها من السندات القضائية وغير القضائية القابلة للتنفيذ؛

- **التوصية رقم (2003)17** الصادرة عن لجنة وزراء مجلس أوروبا في مسائل تنفيذ قرارات المحاكم والمبادئ التوجيهية الخاصة بتطوير أفضل تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة، والتي أكدت خصوصاً على ضرورة بيع أصول المدين الكثر ونيا، مع السعي للحصول على أعلى قيمة سوقية.[1]

الفرع الثاني: الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية

اعتمد مجلس أوروبا في شهر ديسمبر 2018 الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية، والذي يُعد أول نص أوروبي يُحدد المبادئ الأخلاقية المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية، حيث يضع الميثاق إطارًا من المبادئ التي تهدف إلى توجيه صانعي السياسات والمحامين والعاملين في مجال العدالة في إدارة التطور السريع للذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية الوطنية.

وتُركز هذه المبادئ التوجيهية على فكرة أساسية، مفادها أن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة بإمكانه أن يُساهم في تحسين كفاءة وجودة عمل المحاكم، إلا أن

[1]-"Commission Européenne pour l'efficacité de la justice guide sur les enchères électroniques judiciaires, "Conseil de l'Europe, Publié le: 16/06/2023, p-p.3-4 (https://rm.coe.int/cepej-2023-11-fr-guide-encheres-electroniques-judiciaires-1-/1680abb675), Consulté le: 26/02/2025.

المجلد (14): العدد (2): سبتمبر 2025: ص-ص 260 - 276

هذا الاستخدام ينبغي أن يضمن الحقوق الأساسية التي تكفلها بشكل خاص الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، واتفاقية مجلس أوروبا لحماية البيانات الشخصية، إذ من الضروري ضمان بقاء الذكاء الاصطناعي في خدمة المصلحة العامة، ولا يتم استخدامه إلا بما يتماشى مع احترام الحقوق الفردية.[1]

وعموماُ، يُذكر من أهم المبادئ الأساسية التي يجب احترامها في مسائل الذكاء الاصطناعي والعدالة، والتي كرسها الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية:

-**مبدأ احترام الحقوق الأساسية**: من خلال ضمان تصميم وتنفيذ أدوات وخدمات الذكاء الاصطناعي المتوافقة مع الحقوق الأساسية؛

- **مبدأ عدم التمييز**: وذلك بمنع تكريس أو تعزيز التمييز بين الأفراد أو مجموعات الأفراد على وجه التحديد؛

- **مبدأ الجودة والأمن:** فيما يتعلق بمعالجة القرارات القضائية والبيانات القضائية، وكذا فيما يتعلق استخدام المصادر المعتمدة والبيانات الرقمية في البيئة التكنولوجية الآمنة؛

- **مبدأ الشفافية والحياد والنزاهة الفكرية:** جعل منهجيات معالجة البيانات سهلة الوصول وبسيطة وواضحة، والسماح بإجراء عمليات التدقيق الخارجي.

الفرع الثالث: المبادئ التوجيهية لرقمنة السجلات القضائية والمحاكم

تستند المبادئ التوجيهية لرقمنة السجلات القضائية والمحاكم التي اعتمدها مجلس أوروبا في التاسع من شهر ديسمبر 2021، على فكرة إنشاء نظام خاص لرقمنة سجلات المحكمة، واستحداث قناة رقمية تُتيح التفاعل وتبادل البيانات والمستندات الإلكترونية بين المحاكم ومستخدميها، إذ تدعو هذه المبادئ إلى التغيير، الذي لا يقتصر على استخدام التقنيات الحديثة لدعم أنشطة النظم القضائية، ولكن أيضًا التفكير في القضايا القانونية والتنظيمية والاجتماعية والثقافية التي تُؤثر على عمل السلطات القضائية.[2]

[1]-"Charte Ethique Européenne d'utilisation de l'intelligence artificielle dans les systèmes judiciaires, «Conseil de l'Europe, Publié en 2018 (https://www.coe.int/fr/web/cepej/ethical-charter-on-ai1), Consulté le : 15/03/2025.

[2]-"Lignes directrices sur la numérisation des dossiers judiciaires et la digitalisation des tribunaux," Conseil de l'Europe, Publié le : 09/12/2021 (https://rm.coe.int/cepej-2021-

وفي الحقيقة، تُعد هذه المبادئ التوجيهية جزءا لا يتجزأ من سياسة الرقمنة المُعممة الذي شرعت فيها دول مجلس أوروبا منذ أكثر من عشر سنوات، كما تُعتبر أيضاً عناصراً أساسيةً في أي استراتيجية للحكومة الإلكترونية. وتنقسم هذه المبادئ التوجيهية إلى ثلاث مجموعات: **الأولى** تتعلق بالجوانب القانونية والحوكمة التي يجب أخذها في الاعتبار عند إنشاء نظام بيئي كامل للخدمات القضائية الإلكترونية، **والثانية** تتعلق بالجوانب التنظيمية والاجتماعية والثقافية، التي تساهم في تطوير نظام لرقمنة الملفات من وجهة نظر المستخدم. أما **المجموعة الثالثة والأخيرة**، فتُغطي الجوانب الفنية. كما يُتيح الملحق المرفق بهذه المبادئ التوجيهية "قائمة مرجعية" للدول بتقييم المتطلبات الأساسية التي يجب توفرها لإنشاء نظام لرقمنة السجلات القضائية.

وعلى الرغم من أن هذه المبادئ التوجيهية تُعد بمثابة مرجعاً لجميع الإجراءات القانونية، إلا أن متطلبات رقمنة الملفات في الدعاوى المدنية والإدارية والجنائية تختلف من ولاية قضائية إلى أخرى. ولذلك، أكدت هذه المبادئ على أنه من الضروري أن يُؤخذ بعين الاعتبار السياق المؤسساتي، القانوني والتكنولوجي الخاص بكل دولة أثناء التخطيط والتصميم والتنفيذ لرقمنة الملفات. وعموماً، تُوفر هذه المبادئ التوجيهية من جهة أولى، إطارًا متميزاً يسمح للفرد ببدء إجراءات قانونية في البيئة الرقمية، تتعلق بطلب واستلام المستندات الإلكترونية، وتبادل المستندات الإجرائية مع الأطراف الأخرى ومع القضاة والمدعين العامين، لإرسال و/أو تلقي الإخطارات والاستدعاءات إلكترونيًا، وكذا لدفع رسوم المحكمة عبر الإنترنت، والولوج إلى نظام إدارة الوثائق الذي يحتوي على جميع الوثائق الإجرائية. كما تضمن من جهة ثانية المعالجة الفعالة لمختلف بيانات المستخدمين المعنيين.

الفرع الرابع: خطة عمل مجلس أوروبا لعدالة رقمية أفضل للفترة الممتدة من 2022-2025

اعتمد مجلس أوروبا خطة عمل خاصة لتحقيق عدالة رقمية أفضل، وتكريس انتقال ناجح إلى الفضاء الإلكتروني بما يتوافق مع المعايير الأوروبية، وذلك خلال الأربع سنوات الممتدة من 2022-2025، والموسومة بـ: "الرقمنة من أجل عدالة أفضل"" La digitalisation pour une meilleure justice" وتهدف هذه الخطة إلى التوفيق بين استخدام التقنيات الجديدة

15-fr-numerisation-dossiers-digitalisation-tribunaux/1680a4cf2e), Consulté le : 24/02/2025.

واحترام الحقوق الأساسية، حيث تضمن الخطة عديد من التوجهات الرئيسية التي تُولي عناية بالغة بالمستخدم في البيئة الرقمية أو في عملية الرقمنة، من خلال ضمان تزويدهم بخدمة عامة تتسم بالكفاءة والجودة. بتعبير أكثر اختصار، تهدف هذه الخطة لضمان استحداث عدالة سيبرانية شفافة وسهلة المنال، عادلة، وإنسانية، ومسؤولة ومتمحورة حول الأفراد.[1]

وعموماً، تُركز خطة عمل مجلس أوروبا لعدالة رقمية أفضل للفترة الممتدة من 2022-2025 على المحاور التالية:

- **كفاءة وجودة العدالة**: يجب أن تتماشى الرقمنة المستمرة للأنظمة القضائية، وفقاً لما جاء في خطة عمل مجلس أوروبا، مع ضمان العدالة الإنسانية والفعالة وذات الجودة العالية، فالانتقال من سجلات المحكمة الورقية إلى سجلات المحكمة الرقمية جارٍ ولا مفر منه بالدول الأوروبية، إلا أن استخدام تكنولوجيات المعلومات ينبغي أن يُوظف لتحسين أداء المحاكم وجودة عملها، وتعزيز أطر الترابط بين مختلف المؤسسات القضائية، إذ ينبغي التأكد، وفقا لما جاء في خطة العمل، من أن الأدوات التكنولوجية والرقمية التي تختارها الدول والمحاكم هي الأفضل والأكثر ملائمةً والأكثر تناسباً مع العدالة الجيدة والفعالة والنزيهة، فرقمنة العدالة ينبغي أن تُؤدي إلى تحسين كفاءتها، وجودة العمل الذي يتعين تأديته من طرف القضاة والمدعين العامين والفرق التي تساعدهم وكذلك المحامين؛[2]

- **شفافية العدالة:** شددت خطة عمل مجلس أوروبا لعدالة رقمية أفضل، على أن تعزيز الرقمنة واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ينبغي أن يُؤديا إلى تحسين المعرفة القضائية بشكل عام، ومعرفة الإجراءات بشكل خاص، إذ يجب أن تسمح التقنيات الجديدة للمستخدمين بالحصول على معرفة أفضل بإجراءات التقاضي أمام المؤسسات القضائية والأدوار الخاصة بكل هيئة في قطاع العدالة؛

[1]-"Intelligence artificielle dans les systèmes judiciaires : Nouveau plan d'action sur la digitalisation pour une meilleure justice, "Publié le : 13/12/2021 (https://www.coe.int/fr/web/portal/-/ai-in-judicial-systems-new-action-plan-on-digitalisation-for-a-better-justice), Consulté le : 16/03/2024.

[2]-"Plan d'action de la CEPEJ 2022 – 2025 : La digitalisation pour une meilleure justice," Conseil de l'Europe, Publié en 2021(https://rm.coe.int/cepej-2021-12-fr-plan-d-action-2022-2025-digitalisation-justice/1680a4cf2d), Consulté le : 17/03/2025.

- **العدالة الإنسانية**: إن رقمنة العدالة يجب أن تجعلها أكثر كفاءة، ولكن لا يجب أن يُؤدي ذلك أبدًا إلى استبدال القاضي، إذ يجب أن يبقى القاضي متواجداً في المحاكمة. كما يجب أيضاً ان تكون العدالة السيبرانية متمحورةً حول الأفراد، وسهلة الولوج. كما شددت أيضاً خطة عمل مجلس أوروبا لعدالة رقمية أفضل على تدريب المهنيين القانونيين، بما في ذلك المحامين ومستخدمي العدالة، للتمكن من الاستخدام الكامل للأدوات الرقمية، باعتبار ان عملية الرقمنة أمر حيوي كونها لا تُساهم في كفاءة العدالة فحسب، بل أيضًا في استقلالية القضاء؛

- **العدالة المستنيرة**: ركزت أيضاً خطة عمل مجلس أوروبا لعدالة رقمية أفضل على اقامة عدالة رقمية مستنيرة، وذلك من خلال توفير مزيد من المعلومات وتحليلها بشأن تقييم النظم القضائية بدول الاتحاد الأوروبي، ورصد مدى التقدم المحرز في مجال انتقالها إلى البيئة الرقمية.[1]

المطلب الثاني: آليات مجلس أوروبا المؤسساتية للعدالة السيبرانية

إضافة إلى التوصيات والمبادئ التوجيهية وخطة العمل التي رسمها مجلس أوروبا لتعزيز الانتقال الى العدالة السيبرانية، استحدث مجلس أوروبا عديد من الهيئات والمؤسسات التي تنوعت من مفوضيات وفرق عمل وشبكات ومراكز ومكاتب، والتي تُقدم خدمات حيوية لدعم الاستخدام الواسع للابتكار التكنولوجي وتقنيات الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة، وتعزيز الضمانات الدستورية لحقوق الإنسان في البيئة الرقمية، مع تحقيق استدامة وشفافية الأنظمة القضائية الإلكترونية بالدول الأوروبية،[2] وضمان تأديتها لوظيفتها المزدوجة: تلبية احتياجات المواطنين من جهة أولى، من خلال الفصل في مختلف النزاعات المتعلقة بهم، وتحقيق كفاءة وجودة العدالة مع ضمان سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، من جهة ثانية.[3] تتمثل هذه الهيئات وتلك المؤسسات فيما يلي:

[1]- Plan d'action de la CEPEJ 2022 – 2025: La digitalisation pour une meilleure justice, Op.cit..
[2]-Daniela Piana, "La justice Numérique : Un Panorama Européen," *Les Cahiers de la Justice,* Ed. Dalloz, (Paris), N°:2, (2019/2), p-p; 257-258.
[3]- Bertrand du Marais, Antonin Gras, " La cyber justice, enjeu majeur pour la qualité de la justice administrative," *Revue française d'administration publique,* Ed. Institut national du service public, "(Paris), N°: 159, (2016/3), p.789.

المجلد (14): العدد (2): سبتمبر 2025: ص-ص 260 - 276

الفرع الأول: المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة

تم إنشاء المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة " Commission Européenne pour l'efficacité de la justice"في الثامن عشر من شهر سبتمبر 2002 بموجب القرار رقم: 12(2002) الصادر عن لجنة وزراء مجلس أوروبا، ويأتي استحداثها في إطار سعي هذا الأخير لاستحداث هيئة مبتكرة، لتحسين جودة وكفاءة النظم القضائية الأوروبية الرقمية، وتعزيز ثقة المتقاضين في هذه الأنظمة، وكذا تطوير المعرفة المعمقة بالأنظمة القضائية ومختلف الأدوات القائمة، لتحديد الصعوبات في مجال الانتقال الرقمي وتسهيل حلها لاحقاً. إضافةً إلى تعزيز سيادة القانون واحترام الحقوق الأساسية، على أساس الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وخاصة: المادة الخامسة منها (الحق في الحرية والأمن)، المادة السادسة (الحق في محاكمة عادلة)، المادة الثالثة عشر (الحق في سبل انتصاف فعالة)، وكذا المادة الرابعة عشر (الحق في حظر التمييز).[1]

وتقوم المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة، التي تضم في عضويتها خبراء من الدول الأعضاء الـ 46 في مجلس أوروبا، بتطوير تدابير وأدوات ملموسة لصناع لقرار العام وممارسي العدالة، من أجل:

- تحليل أداء النظم القضائية وتوجيه السياسات العامة في قطاع العدالة؛
-معرفة المواعيد النهائية الإجرائية وتحسين إدارة الوقت في المحاكم؛
-تعزيز جودة الخدمة العامة للعدالة؛
-تسهيل تنفيذ المعايير الأوروبية في مسائل العدالة؛
-وكذا دعم الدول الأعضاء في إصلاحاتها للتنظيم القضائي. كما تضع أيضًا اللجنة الأوروبية لكفاءة العدالة خبرتها في خدمة النقاش حول أداء العدالة، لتوفير مساحة للتفكير والمقترحات وتقريب المستخدمين من نظام العدالة الخاص بهم.[2]

ولتنفيذ هذه المهام المختلفة، تقوم المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة بتطوير المؤشرات، وجمع وتحليل البيانات، وتحديد التدابير ووسائل التقييم، وكتابة الوثائق (التقارير والآراء والمبادئ التوجيهية وخطط العمل، وما إلى ذلك)، ونسج الروابط مع معاهد البحوث

[1]-"A propos de la Commission européenne pour l'efficacité de la justice," Publié en 2003(https://www.coe.int/fr/web/cepej/about-cepej), Consulté le : 18/02/2025.
[2]-"Commission européenne pour l'efficacité de la justice," Publié en 2024(https://www.coe.int/fr/web/cepej), Consulté le : 19/02/2025.

ومراكز التوثيق، ودعوة الشخصيات المؤهلة والمنظمات غير الحكومية، وكذا عقد جلسات استماع، وتطوير شبكات المتخصصين في مجال العدالة.[1]

ويُمكن أن يُذكر من أهم الأدوات التي طورتها المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة ما يلي:

-إعداد مذكرة معلومات حول استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل المتخصصين في مجال العدالة في سياق مهني في شهر فيفري سنة 2024؛

- صياغة الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية السابق الحديث عنه؛

-إعداد مبادئ توجيهية بشأن الطرق البديلة لتسوية المنازعات عبر الإنترنت في شهر ديسمبر سنة 2023؛

- إعداد خطة عمل مجلس أوروبا لعدالة رقمية أفضل للفترة الممتدة من 2022-2025 السابق الحديث عنها؛

- نشر دراسة مقارنة حول استخدام المزادات القضائية الإلكترونية في الدول الأعضاء في مجلس أوروبا في شهر جوان 2023؛

- صياغة المبادئ التوجيهية بشأن رقمنة الملفات القضائية ورقمنة المحاكم في شهر ديسمبر 2021؛

-إعداد مبادئ توجيهية بشأن عقد المؤتمرات عبر الفيديو في الإجراءات القضائية (شهر جوان 2021) وتجميع أمثلة عن أفضل الممارسات الوطنية (جوان 2021)؛

- وضع أدوات تنفيذ المبادئ التوجيهية للعدالة السيبرانية في شهر جوان 2019.

ويجدر الاضافة في هذا السياق، أن المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة، قد استحدثت في عام 2022 المكتب الاستشاري للذكاء الاصطناعي " Le bureau consultatif sur l'intelligence artificielle"وذلك بغية دعم جهودها في تطوير استخدامات الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة، وتنفيذ الاستراتيجيات في هذا المجال، والمساهمة في كيفية احترام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية للحقوق الأساسية، وكذا لتقديم المشورة للخبراء بشأن القضايا المتعلقة بالذكاء الاصطناعي (AI) في القطاع القضائي.[2]

[1]-A propos de la Commission européenne pour l'efficacité de la justice, Op.cit.
[2]-Ibid.

المجلد (14): العدد (2): سبتمبر 2025: ص-ص 260 - 276

الفرع الثاني: فريق عمل العدالة السيبرانية والذكاء الاصطناعي

استحدث مجلس أوروبا فريق عمل العدالة السيبرانية والذكاء الاصطناعي " Le groupe de travail de la sur la cyber justice et l'intelligence artificielle (CEPEJ-GT-CYBERJUST) "في شهر ديسمبر 2019، في إطار تطوير استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاع القضائي، حيث تم تكليفه أساسا بتطوير الأدوات اللازمة لإنشاء واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) و/أو آليات الاتصال الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية لتحسين كفاءة وجودة العدالة. وتتعلق الأدوات التي طورها فريق العمل بمواضيع متنوعة، مثل معايير الجودة لعقد المؤتمرات عبر الفيديو، أو الذكاء الاصطناعي المستخدم في الطرق البديلة لتسوية المنازعات وتنفيذ قرارات المحكمة، وكذا الإجراءات القانونية في سياق رقمي.[1]

ولقد شرع فريق عمل العدالة السيبرانية والذكاء الاصطناعي في شهر سبتمبر 2020، في رقمنة سجلات المحاكم، وانتهى من إعداد تقرير حول هذا الموضوع في الفاتح من شهر أفريل2021 والموسوم بـ" نظرة تحليلية عامة على رفع الدعاوى القضائية الإلكترونية. "ولقد كانت استنتاجات هذا التقرير بمثابة الأساس لتطوير إرشادات الرقمنة في مجال الملفات القضائية ورقمنة المحاكم. ولقد ارتكز العمل المنجز على أساس الدراسة المذكورة أعلاه على مبدأين أساسيين:

أولهما: ينبغي النظر إلى تطبيق الحلول الرقمية في النظام القضائي على أنه إصلاح عالمي ونهج شامل، والتي تذهب إلى ما هو أبعد من مجرد تحديث تكنولوجي؛

ثانيهما: رقمنة الملفات والإجراءات القانونية ليست مشاريعاً منفصلة، ولكنها عمليات مستمرة تشكل جزءًا من نظام بيئي كامل للخدمات، وهذان المبدآن يُشكلان أيضًا أساسًا للمبادئ التوجيهية لرقمنة السجلات القضائية والمحاكم السابق الحديث عنها، والتي يعود الفضل في صياغتها لفريق عمل العدالة السيبرانية والذكاء الاصطناعي.[2]

[1]-Ibid.
[2]-Lignes directrices sur la numérisation des dossiers judiciaires et la digitalisation des tribunaux, Op.cit.

كما قام فريق العمل المعني بالعدالة السيبرانية والذكاء الاصطناعي التابع للمفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة بتطوير دليل خاص بالمزادات الإلكترونية القضائية، في شهر ديسمبر سنة 2023. ولا جدل، من أن المزاد الإلكتروني القضائي يُعد حاليًا أحد التطبيقات المهمة للتجارة الإلكترونية، الذي يُقدم قيمة مضافة حقيقية للمسائل القضائية، وخاصة في المجال المدني، فيما يتعلق أساساً بالمسائل التنفيذية للقرارات القضائية التي تُقرر البيع الجبري لأصول المدين.

ويهدف الدليل الخاص بالمزادات الإلكترونية القضائية، الذي وضعه فريق العمل المعني بالعدالة السيبرانية والذكاء الاصطناعي، إلى مساعدة دول مجلس أوروبا على الانتقال إلى العدالة السيبرانية ورقمنة الإجراءات القانونية. ويُوفر هذا الدليل إطارًا شاملاً يُغطي مبادئ وأهداف التنفيذ، المزايا والمخاطر المرتبطة بالمزادات الإلكترونية القضائية، المراحل الرئيسية لها، مبادئ ومتطلبات إقامة المزاد الإلكتروني، وأفضل الممارسات في هذا الشأن. كما استكمل هذا الدليل أيضًا بقائمة مرجعية لمراقبة الجودة وبدراسة مقارنة حول تنفيذ المزادات الإلكترونية القضائية في الدول الأعضاء بمجلس أوروبا (الملحق الأول).[1]

الفرع الثالث: الشبكة الأوروبية للعدالة السيبرانية

أطلق مجلس أوروبا الشبكة الأوروبية للعدالة السيبرانية " Le Réseau européen de justice cyber"في السادس عشر من شهر نوفمبر 2016، وهي شبكة افتراضية تضم أكثر من مائة خبير، عينتهم حكوماتهم والجمعيات المهنية الأوروبية والعالمية والمؤسسات البحثية والأكاديمية. كما تضم صانعي السياسات وخبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقضاة وموظفي المحاكم ومديري المحاكم والمحامين وموظفي إنفاذ القانون والأكاديميين. وتُعد الشبكة منتدى لتبادل ومشاركة المعرفة حول التحول الرقمي للأنظمة القضائية على أساس احترام حقوق الإنسان، فهي منصة لتبادل الممارسات الجيدة متعددة التخصصات في مجال العدالة السيبرانية والذكاء الاصطناعي، وكذلك لتبادل وجهات النظر حول التحديات المتعلقة بتطبيق تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية.[2]

[1]-Commission Européenne pour l'efficacité de la justice guide sur les enchères électroniques judiciaires, Op.cit., p. 3.
[2]-"Lancement officiel du Réseau européen de cyber justice de la CEPEJ," Publié le : 16/11/2021(https://www.coe.int/fr/web/cepej/european-cyberjustice-network/--cepej?), Consulté le : 28/03/2025.

المجلد (14): العدد (2): سبتمبر 2025: ص-ص 260 - 276

واختصاراً، تتولى الشبكة الأوروبية للعدالة السيبرانية القيام بالمهام التالية:

- تُتيح شبكة العدالة الإلكترونية الأوروبية تبادل الممارسات الجيدة، وتساعد في تحديد المبادرات المستقبلية لمجلس أوروبا لدعم دوله الأعضاء في التحول الرقمي لأنظمتها القضائية، بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان؛

-تُوفر مواردا ملموسةً حول العدالة السيبرانية، وتقدم رؤيةً مستقبليةً في مجال تطوير وتنفيذ واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في البيئة القضائية في أوروبا وخارجها؛

-تبادل المعلومات حول الممارسات الجيدة والتحديات التي تواجه الدول الأعضاء فيما يتعلق بالعدالة السيبرانية والذكاء الاصطناعي في القطاع القضائي. وكدا تبادل المعلومات بشأن المشاريع الرائدة والجارية في الدول الأعضاء في هذا الشأن؛

- التشاور بشأن القضايا التي تقع ضمن ولاية فريق عمل العدالة السيبرانية والذكاء الاصطناعي، من أجل توفير معلومات عامة وإحصائيات حديثة عن الوضع في الدول الأعضاء؛

-تقديم مقترحات بأدوات وإجراءات ومشاريع تعاون جديدة وإجراءات حديثة، بناءً على الاحتياجات التي حددتها الدول الأعضاء وفريق عمل العدالة السيبرانية والذكاء الاصطناعي؛

- تنظيم دورات تدريبية للسلطات المختصة في الدول الأعضاء؛

-وأخيرا، توفير منصة للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لتطوير تطبيقات العدالة الإلكترونية.

الفرع الرابع: مركز موارد العدالة السيبرانيةوالذكاء الاصطناعي

يُعتبر مركز موارد العدالة السيبرانية والذكاء الاصطناعي " Le Centre de ressources sur la cyber justice et l'intelligence artificielle"نقطة مركزية متاحة للجمهور، للحصول على معلومات موثوقة حول أنظمة الذكاء الاصطناعي، وغيرها من أدوات العدالة السيبرانية المتعلقة بالتحول الرقمي لنظام العدالة. كما يُقدم نظرة عامة على هذه الأنظمة والأدوات، ويُوفر مختلف المعلومات حول أخطارها وفوائدها بالنسبة للمحترفين والمستخدمين للفضاء الإلكتروني، وفقًا لمبادئ الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية وبيئتها.[1]

[1]-"Centre de Ressources sur la Cyber justice et l'IA," Publié en 2024(https://www.coe.int/fr/web/cepej/resource-centre-on-cyberjustice-and-ai), Consulté le : 01/03/2025.

وفي الواقع، تعتمد بيانات المركز على المعلومات المقدمة من الجهات المختصة أو المتوفرة في المجال العام، ويهدف إلى أن يُوفر معلومات شاملة قدر الإمكان لجميع أنحاء أوروبا، مع تحديثات ومراجعات منتظمة. كما يُقدم أيضًا معلومات عن أنظمة من مناطق وبلدان أخرى، ويحرص المركز أيضاً على ضمان استخدام السلطات المختصة والباحثين والجمهور لهذه المعلومات، بما يتماشى واحترام المعايير الأوروبية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

كما يُمكن المركز السلطات المسؤولة عن التحول الرقمي من الحصول على رؤية عامة بشأن بعض التطبيقات الرئيسية للعدالة الرقمية، والتي تُعد نقطة مرجعية للمقارنة والإلهام وتحفيز التبادلات الثنائية للمعارف والخبرات مع أقرانها.[1]

خاتمة:

كحوصلة لهذه الدراسة، يبدو جلياً أن مجلس أوروبا يسير على قدم وساق لتوسيع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والتعجيل بانتقال قطاع العدالة بالدول الأوروبية الأعضاء فيه إلى الفضاء الرقمي، حيث حرص على تكريس عديد من الآليات التشريعية والمؤسساتية لضمان جودة العدالة الرقمية وكفاءتها، بما يتماشى واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، مدركاً أن رقمنة العدالة ضرورة لا بد منها، فاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في القضاء أضحت عملية إصلاحية حيوية، وليس مجرد عصرنة للتكنولوجيا القائمة.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة، يُذكر من أهمها:

- تسمح تقنيات الذكاء الاصطناعي بتحقيق عديد من الامتيازات في قطاع العدالة، إذ تُعد أداةً حيويةً لتبسيط العمل القضائي، ووسيلةً فعالةً لضمان وصول المواطنين إلى المعلومات. كما تُعتبر أيضاً أداةً هامةً لخفض التكاليف وتسريع الإجراءات، وبالتالي تحسين جودة القضاء وكفاءته وفعاليته؛
- استحدث مجلس أوروبا إطاراً تشريعياً متميزاً، يرتكز على جملة من التوصيات والمبادئ القانونية وخطط العمل، لتسريع رقمنة القضاء والانتقال بالعدالة إلى الفضاء السيبراني، مع ضبط استخدامات الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية؛

[1]-Ibid.

- شددت مختلف آليات مجلس أوروبا التشريعية والمؤسساتية على فكرة أساسية، مفادها ضرورة استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة بما يضمن احترام الحقوق الأساسية، خاصة تلك تكفلها الصكوك والاتفاقيات الأوروبية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، لضمان بقاء الذكاء الاصطناعي في خدمة المصلحة العامة بالدرجة الأولى، وبما يتماشى مع احترام الحقوق الفردية للمواطن الأوروبي؛
- استحدث مجلس أوروبا عديد من الهيئات والمؤسسات التي تنوعت من مفوضيات وفرق عمل وشبكات ومراكز ومكاتب، والتي تُقدم خدمات حيوية لدعم الاستخدام الواسع للابتكار التكنولوجي وتقنيات الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة، وتعزيز الضمانات الدستورية لحقوق الإنسان في البيئة الرقمية، مع تحقيق استدامة وشفافية الأنظمة القضائية الإلكترونية بالدول الأوروبية؛
- إن رقمنة العدالة بالدول الأوروبية تتم وفقاً لعمليات منفصلة ولكنها متكاملة وفقاً لنهج عام وشامل، فلا يَمكن رقمنة العدالة بالقارة الأوروبية وفقاً لمنظور مجلس أوروبا بين ليلة وضحاها، ولكن يُمكن البدء بسلسلة من العمليات المتصلة ببعضها، كرقمنة رسوم الدعاوى، ثم رقمنة اجراءات رفعها، ثم رقمنة إجراءات المرافعة والمحاكمة وسماع الشهود والمتقاضين، ورقمنة الأدلة، ورقمنة الملفات والوثائق، ثم رقمنة إجراءات تنفيذ القرارات القضائية، ورقمنة البيوع بالمزاد العلني ليُصبح مزاداً إلكترونيا.....الخ. وربما يصل الأمر إلى رقمنة القضاة أنفسهم واستخدام الروبوت محلهم!!

وتبعا لذلك، يُمكن التوصية بما يلي:

- إن الانتقال إلى العدالة الرقمية ينبغي ألا يتم بصفة عشوائية، فرقمنة أي جزء منها ينبغي أن يُسبق بدراسات معمقة ومستفيضة حول تداعيات استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وأخطاره المحتملة، لضمان جودة العدالة وكفاءتها وفعاليتها؛
- إن الانتقال بالقطاع القضائي إلى الفضاء الرقمي يتطلب بالدرجة الأولى تأمين الأنظمة الرقمية ذاتها وحمايتها من أي اعتداءات قد تُدمر هذه الأنظمة القضائية أو تشل حركتها أو تخترق بياناتها الرقمية، وفي مقدمة هذه الاعتداءات القرصنة الإلكترونية التي تُعد أكبر التحديات التي تُواجه العدالة السيبرانية؛
- تتطلب العدالة السيبرانية إقامة خطوط واضحة وفاصلة بين احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ولا سيما الحق في سرية البيانات الشخصية وحرمة الحياة

الخاصة من جهة، واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من جهة أخرى. ولذا، تُوصي هذه الدراسة بتحويل المبادئ التوجيهية الواردة في الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية إلى اتفاق دولي ذو طبيعة ملزمة، لضمان احترام الدول الأوروبية للمعايير الواردة فيه حول أخلقة الذكاء الاصطناعي واحترام حقوق الإنسان، بدل الطابع الاختياري غير الملزم الذي يتصف به الميثاق حاليا.